جهود رشيد بيضون النيابية في ميدان التربية والتعليم ١٩٣٧ /١٩٦٤– دراسة تاريخية

أ.د. مجيد حميد الحدراوي
مدير مركز دراسات الكوفة
الباحث منتظر فائز عباس
كلية الآداب/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد المدرسة الاساس في بناء الاجيال وهي النواة الاولى لتربية الاطفال بعد العائلة، وقد ادرك رشيد بيضون تلك الاهمية، وسلط الانظار اليها بعد انتخابه نائبا في مجلس النواب اللبناني سنة ١٩٣٧ م ، فقد ناقش في جلسات المجلس القضايا التربوية والمشاكل التي يتعرض لها الطلبة والمعلمين، وخص بذلك الجنوب اللبناني .

يعد رشيد بيضون (١٨٨٩– ١٩٧١) سياسي ووزير وتربوي من مواليد دمشق درس وتعلم في بيروت وله دور كبير في تطور التعليم في لبنان، فقد كان احد مؤسسي الجمعية الخيرية الاسلامية في بيروت التي تأسست في عام ١٩٢٣ وتولى ادارتها سنة ١٩٢٥ وانشأ العديد من المدارس للذكور والإناث، كما انه فاز بعضوية مجلس النواب مرات عدة في دورات نيابية مختلفة، وكذلك شغل مناصب وزارية مثل وزارة الدفاع الوطني في سنة ١٩٥١ ووزارة الصحة والبريد والبرق سنة ١٩٥٣ ووزارة الدفاع الوطني مرة ثانية سنة ١٩٥٨ ووزارة العدل والبريد والهاتف سنة ١٩٦٨ وامتاز بعلاقاته الواسعة على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني .

انقسم البحث الذي الى مقدمة وثلاثة مباحث ،جاء في المبحث الاول (جهود رشيد بيضون في القضاء على الامية) والذي كرس رشيد بيضون جهوده على زيادة عدد المدارس في لبنان وخاصة في الجنوب، اما المبحث الثاني (جهود رشيد بيضون في استقلال التعليم) الذي طالب فيه توحيد المناهج التربوية

وتعيين اكبر عدد ممكن من الخرجين التربويين في سلك التعليم وجاء في المبحث الثالث (جهوده تربوي اخرى من بين السنوات ١٩٥٢/١٩٦٤) الذي ناقش فيها قضايا متعددة منها مطالباته في اقرار مشروع التدريب العسكري للطالب ودعم الجمعيات التي تعلم الطلاب بشكل مجاني .

اعتمد الباحث على جملة من المصادر والمراجع ومن اهما محاضر مجلس النواب اللبناني، التي وثقت جهود رشيد بيضون في ميدان التربية والتعليم فضلا عن مصادر ومراجع أخرى تم الإشارة اليها في هوامش البحث ومصادره .

المبحث الاول: جهود رشيد بيضون في المطالبة ببناء المدارس:

عاش رشيد بيضون في بيئة محبة للعلم والمعرفة ، فقد كان والده مهتماً بالتعليم ولديه مساهمات في انشاء المدارس ومن اهمها المدرسة اليوسفية للبنات في دمشق ، وكما ان رشيد كان معلماً في احدى المدارس في بيروت ، ومن ثم تسنم منصب ادارة الجمعية الخيرية الاسلامية العاملية في بيروت منذ سنة ١٩٢٥ ، فأن هذه الامور المجتمعة أعلاه جعلت رشيد بيضون يكرس جهوده للمطالبة في مجلس النواب منذ دخوله في عام ١٩٣٧ بتحسين الجانب التربوي والعلمي في لبنان ، وقد تجسد ذلك منذ الجلسات الاولى لدخوله مجلس النواب بخطاباته المتكررة، فقد كانت مطالبه التي ابتدأها بجلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٣٧ واستمر يطالب من اجل النهوض بواقع علمي يليق بلبنان، فقد تحدث عن الانصاف في مجال التعليم ، حيث ذكر ان نسبة المنح الدراسية التي تعطى لجنوب لبنان غير كافية قياساً بعدد سكان الجنوب ، بل انها لا تتجاوز نسبة ٦٪ وان هذه النسبة جدا قليلة خاصة وان ابناء الجنوب بحاجة ماسة الى العلم ، كذلك شدد على المساواة في العلم والمعرفة بين كافة طوائف لبنان، من اجل توفير مستلزمات النهوض بالدولة اللبنانية وجعلها كيان ذات قوة محترمة عن طريق العلم والمعرفة، وقد اظهر عتبه على وزير التربية الوطنية جورج تابت[١] الذي طالبه بفتح المدارس وتشجيع الاولاد للذهاب الى المدارس باستخدام كافة الوسائل المناسبة من اجل استقطاب الطلبة ، "لكي نزرع فيهم روح العلم والمعرفة "[٢] .

وضمن سعيه لنشر التعليم في لبنان ، أشاد رشيد بيضون بمقترح النائب محي الدين النصولي[٣] ، عندما كان مقرر لجنة التربية الوطنية في دراسة مشروع الموازنة للتربية الوطنية في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٣٨، فقد ابدى رشيد بيضون موافقته التامة حول ما تفضل به المقرر والذي شخص سبب تردي الواقع التعليمي في لبنان وهو الحكومات السابقة ، من خلال اهمالها قطاع التربية والتعليم وعدم توفيرها الموازنات الكافية التي يستحقها، وبسبب ذلك الاهمال بلغت نسبة الامية في مدن متفرقة من لبنان أكثر من ٧٠٪ ، وهذه النسبة عالية جدا ، ولذلك استغل رشيد الفرصة لإعادة ما تكلم به سابقاً عن اوضاع جبل عامل التي يمثلها ، فقد تحدث عنها بأنها تعاني من الجهل وهي بأمس الحاجة الى التعلم والمعرفة ، من خلال توفير مدارس كافية لأبناء جبل عامل وبيروت، ويعود السبب في ذلك الى اهمال الحكومات المتعاقبة في لبنان فتح المدارس فيها، وقد اصبحت هذه المدن تعج بالمدارس الخاصة والتي بطبيعة الحال لا يستطيع ابناء الفقراء الدراسة فيها ، اما المدارس الحكومية التي توجد بهذه المدن فهي بعيدة عن القرى التي يسكنها الطلاب وتكون طرقها غير معبدة، وبذلك يصعب عليهم الذهاب اليها، ولهذا طالب رشيد الحكومة بالواجبات التي لابد من القيام بها ، والتي يكون اولها توفير الطرق المعبدة والعمل على التقسيم العادل للأموال التي تنفق على المشاريع ومنها المدارس ، كما اشار الى ان هناك مدن في لبنان لا تحتاج الى مدارس بسبب كثرة المدارس فيها، في حين كان جبل عامل بأشد الحاجة الى تلك المدارس والعمل على عدم التقسيم الطبقي في المستوى العلمي والثقافي بين ابناء لبنان ، لكونه يهدد كيان لبنان ويكون عار على حكوماتها حسب تعبيره، وقد طالب من الحكومة بالسماح الى الجمعيات وتشجيعها على فتح المدارس ، وقد اجاب وزير التربية الوطنية روكز ابو ناضر [٤] على ما تقدم به رشيد بيضون في الخطاب اعلاه بانه توجد في جبل عامل (٥٩) مدرسة ، وفي مداخلة اخرى لرشيد بيضون في الجلسة نفسها ذكر بأن الحكومة قدمت وعود بانها تضع مدة زمنية لبناء المدارس الى الاهالي ، منتقداً عدم وفاء الحكومة بما وعدت به ، لذلك طلب من الحكومة السماح الى الأهالي باستيراد الحديد وعدم

احتساب ضريبة جمركية عليه لكي يقوم الاهالي ببناء المدارس ، وكانت اجابة الوزير بان الحكومة تسعى الى اعفاء الأهالي من الضريبة الجمركية [٥] .

كان لرشيد بيضون جهود بفتح عدد من المدارس في قرى متفرقة، وهي: كل من قرية البازورية [٦] وقرية طير زبنا [٧] وقرية دير قانون [٨] وقرية رأس العين [٩] وكيفون [١٠] وعين بعال [١١] وزغدرايا [١٢] وعنقون [١٣] وحبوش [١٤] وتمنين الفوقا [١٥] والنبي شيث [١٦] وكوثرية السياد [١٧] وكفردونين والطيرة وجنتا وغيرها من القرى ، والتي اوكل مهامها الى الجمعية الخيرية الاسلامية العاملية في بيروت [١٨] .

انتقد رشيد بيضون في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٣٠ ايار ١٩٤٤ ، البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الثانية (١٩٤٤ – ١٩٤٥)[١٩] التي جاء فيها بانها تسعى للقضاء على الامية بتوفير كل جهودها في هذا المجال، الا ان رشيد بيضون لاحظ في موازنة التربية الوطنية والتي جاء في تقرير لجنتها بانها تهدف الى انشاء ١٠٠ مدرسة ، وبذلك قدم رشيد تساؤلا الى الحكومة مستغرباً من قناعتها بان ١٠٠ مدرسة تقضي على الامية ، وقد اجاب على تساؤله بان ذلك محال ، وقد اوضح نسبة سكان الجنوب الذي بلغ عددهم ٢٠٠ الف نسمة مقسمين على ٨٤ مدرسة، وبحسب تقسيم رشيد الذي طرحه في المجلس بان كل مدرسة تحتوي على ١٥٠٠طالب ، وبذلك ناشد وزير التربية الوطنية بان تأتي بمشروع يهدف الى نشر الثقافة والعلم لكي تبني جيل مثقف ومتعلم تعليم صحيح [٢٠] ، وفي مداخلة اخرى لرشيد بيضون تتعلق بالمدارس خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٤٤، وضح بان وزارة المالية التي تمثلت بشخص وزيرها حميد فرنجيه ترفض اضافة اعتماد يتعلق بفتح المدارس ضمن الموازنة القادمة ، برغم ان الحكومة اصدرت مرسوم منذ وقت سابق بفتح (١٤٠) مدرسة والتي فتح منها قسم معين وأجل القسم الاخر الى موازنة ١٩٤٤، وبذلك طلب من الوزير ان يكون اولى اهتمامات وزارة المالية هو توفير اعتماد يسمح بفتح القسم الاخر من المدارس لسببين ، الاول ان لا يكون اصدار المراسيم حبر على ورق والثاني من اجل بناء جيل متعلم تعليماً صحيحاً [٢١].

المبحث الثاني: جهود رشيد بيضون في استقلال التعليم:

ولغرض دعم قطاع التعليم فقد انتقد رشيد بيضون الموظفين الذين يتقاضون رواتب دون تقديم خدمات جاء ذلك خلال مناقشة الموازنة العامة لسنة ١٩٤٥ في الجلسة الحادية عشرة والتي كانت بتاريخ ١٧ ايار١٩٤٥، فقد شدد على ضرورة محاسبتهم وطردهم ، والعمل على توظيف عدد من المعلمين ، خاصة ان الحكومة فتحت عدد معين من المدارس وهي بحاجة الى معلمين ، وحبذا ان يكونوا من حملة الشهادات العليا لكونهم يمتلكون ثقافة عالية، كما ان رشيد اصر بان تعمل الحكومة على توحيد المناهج الدراسية وتقوم بالأشراف عليها بنفسها ، لكون بعض المدارس تعلم النشء الجديد على افكار مسمومة وخطرة بحسب تعبيره، لذلك اوجب على الحكومة الحذر منها والاشراف عليها [٢٢] . وكان رشيد يؤكد على الحكومة الالتزام بمواعيدها لفتح المدارس، وفي ذات مرة انه قرأ من احدى الجرائد بان الحكومة عازمة على تأخير فتح المدارس لشهر او أكثر مما اثارت دهشته وتقدم بسؤال طرحهُ في المجلس على الحكومة خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٧ عن نية الحكومة، إلا ان رئيس الوزراء رياض الصلح [٢٣] طمأنه بان ما سمعه من اخبار غير صحيحه ومكذوبة من قبل الصحف [٢٤].

لم يترك رشيد بيضون فرصة تمر إلا واستغلها للتأكيد على أهمية التعليم وضرورة الاهتمام به ، وفي هذا الصدد اعرب عن استياءه من الحكومات اللبنانية التي كانت تضع وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة موضع ثانوي تابع لوزارات اخرى مثل وزارة الداخلية أو الخارجية أو الدفاع الوطني ، جاء ذلك في الجلسة الاستثنائية الثالثة والمخصصة لمناقشة الموازنة العامة بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥١ ، واضاف ان وزارة التربية لم تكن مستقلة أو لها وزير مستقل عن الوزارات ذات السيادة التي تعد من اولويات الحكومة، وبذلك لم يستطيع الوزير الذي يكلف بمهام الداخلية ان يدير معها وزارة التربية الوطنية او الفنون الجميلة ، لكن رشيد بيضون وصف وزارة رياض الصلح السادسة التي استمرت من (تشرين الاول ١٩٤٩ الى شباط ١٩٥١) [٢٥] بانها اختارت الرجل المناسب لمنصب وزير التربية الوطنية التي تجسدت بشخص

رئيف ابي اللمع [٢٦] فقد اثنى رشيد بيضون على الوزير من خلال الجهود التي استطاع تقديمها بوقت قياسي ومنها فتح اكثر من ١٠٠ مدرسة ابتدائية ، وكذلك نجح في اصدار قانون للمعلمين في المدارس الرسمية فاق بذلك على قانون المدارس الخاصة فقد نجح الوزير ان ينقل وزارته نحو الافضل والذي يعود الفضل الى الاستقلال الذي منحته الحكومة الى الوزارة ، لكن ليس هذا ما يريده رشيد بيضون فحسب بل كان يطالب بتقدم المزيد ، فقد كان يريد ان تكون لبنان مركز الإشعاع الفكري والثقافي ، الذي يتحقق عندما يعلم كل من في الحكومة والمجلس عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه ، فكان رشيد يصف ابناء لبنان بانهم: (اولادنا و فلذات اكبادنا) فكان يريد ان تكون نشأتهم صحيحة ، كما انه عبر عن دهشته بقبول وزير التربية الوطنية تسعة مليون ونيف من الموازنة التي بلغت ٨٥ مليون ليرة ، وقد قدر هذا المبلغ بانه لا يتجاوز ١١٪ من مجموع الموازنة مطالبا بزيادة نسبة التعليم في الموازنة[٢٧].

تابع رشيد خطابه بمقارنة الحكومات المجاورة والقريبة من لبنان، والتي كان على اطلاع على اخبارها مثل سوريا ومصر، فقد اخبر المجلس بان موازنة سوريا بلغت ١٣٣مليون ليرة اعطت لوزارة التربية ٢٥ مليون ليرة ، اي ٢٠٪ من الموازنة ، اما مصر التي بلغت ميزانيتها ٢٠٦ مليون جنيه اعطت لوزارة التربية ٣٦ مليون جنيه اي ١٨٪ من مجموع الموازنة ، كما ان حكومة مصر فرضت التعليم في الابتدائية والثانوية، وجعلته تعليم اجباري وعلاوة على ذلك انها فتحت العديد من الكليات والجامعات، مما جعل رشيد يقدم الاسئلة واحداً تلو الاخر عسى ان يحصل على اجوبة بل كان هو من يجيب على اسئلته بنفسه، والتي كان منها لماذا لم تقدم الحكومة على انشاء جامعات او لماذا لم تقدم على انشاء مدارس ثانوية التي لم يكن للبنان شيءً منها سوى المدارس والجامعات الخاصة التي لولاها لكانت لبنان لا تذكر على المستوى الثقافي والفكري، لذلك صرح باسمه ودعا المجلس للموافقة على اي مبلغ تريد الحكومة اضافته الى كل من وزارة التربية الوطنية ووزارة الفنون الجميلة، وكان يهدف من ذلك الى القضاء على الجهل والامية التي كانت موجودة في الكثير من مدن وقرى لبنان، كما انه طالب بتوفير جامعات حكومية بدل من الكليات

والجامعات الاجنبية التي وصفها بانها لا تسطيع الاحسان في تربية ابناء لبنان، وفي سياق متصل قارن رشيد بيضون بين المدارس الخاصة المحلية والاجنبية مع المدارس الحكومية الرسمية، من حيث اعداد الطلاب لكلا الجنسين واعداد المدارس لكلاهما ، فقد بلغ عدد المدارس الخاصة المحلية (٨٠٨) مدرسة، يدرس فيها (٧٥) الف طالب بين ذكر وانثى ، كما توجد ٢٧٩ مدرسة اجنبية خاصة وبلغ عدد طلابها ٥٣ الف طالب، وان مجموع المدارس الخاصة في لبنان بلغ (١٠٨٧) ويوجد فيها ١٣٠ الف طالب وطالبة ، بينما نجد المدارس الحكومية وصل عددها الى (٩٢٠) مدرسة فقط ، ويوجد فيها من الطلاب ما لا يقل عن (٨٠) الف طالب، فقد وصف رشيد بيضون بعد الاحصاء الذي طرحه اعلاه بان هذه الفوارق بين المتعلمين في المدارس الخاصة والمدارس الرسمية لها تأثير في نشأتهم الوطنية التي تهدف الى زراعتها بين الطلاب في برنامج متصل يبدأ منذ الصغر كما هو الحال في جميع حكومات العالم ، وان هذا لا يصعب على الحكومة التي استطاعت انشاء معالم كبرى في لبنان مثل المطار والأونيسكو [٢٨] ان تجعل وزارة التربية الوطنية ووزارة الفنون الجميلة بمرتبة عليا تتناسب مع اسم لبنان في المحيط العالمي ، لكي تكون لبنان بلد يعرف بالثقافة والحرية والعلم ، فمن الواجب على الحكومة ان تبدأ بالتأسيس من خلال افهام الشعب اللبناني بان يحافظ على ثروات البلد ، وهذا الامر يتحقق بالإرشاد الثقافي، ومن اجل ذلك دعا بيضون الى بذل كافة الجهود لتحقيق الاهداف الوطنية المتمثلة ببناء جيل جديد يكون صالح صاحب مسؤولية ويطبق الواجبات التي تقع على عاتقه ، لكي يقود لبنان الى بر الامان ، وفي حال تحقق ذلك " نطمئن على مستقبل لبنان ونستطيع النوم ونحن قريري الاعين"[٢٩] على حد وصفه، وفي جلسة اخرى وفي السياق نفسه تحقق ما يصبوا اليه رشيد بيضون وما طالب به بفتح جامعات ومدارس في لبنان ، فقد ناقش المجلس في جلسته التي كانت بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥١ ، مشروع اعتماد اضافي قدره نصف مليون ليرة لغرض انشاء الجامعة اللبنانية بحسب المرسوم المرقم (٤١٨١)، وطرح للمناقشة فاختلفت الآراء بين النواب فمنهم من اشاد بالمدارس والكليات الخاصة واعترض على المشروع، فكان

رشيد بيضون من بين النواب الذين طرحوا رأيهم ، فكانت كلمته عبارة عن امتنان وعرفان الى الحكومة التي قدمت هذا المشروع للدراسة في المجلس، وعدها بادرة لبناء لبنان الجديد الذي يمتاز بالتقدم الثقافي والعلمي، كما انه اشاد بالمدارس الخاصة وعدها ذات فضل على لبنان، لكونها تقوم بواجبها تجاه الطلبة الدارسين فيها ، لكن ذلك لا يعني عدم السماح لبناء جامعات لبنانية وطنية، فأنها المغذي الاساس لبناء الجيل الذي نطمح اليه ، وان هذا الاعتماد جاء لطموحات الشعب اللبناني ، وأضاف بأنه وزملائه النواب يسعون لتحقيق هذه الطموحات ويعلمون ان هذا الاعتماد هو قليل القليل معبراً عن سعيه مستقبلاً لزيادته عن طريق اضافة اعتمادات اخرى والموافقة عليها بكل رحب وسعادة من اجل الوصول الى الهدف الذي يسعى الشعب اليه [٣٠], ويبدو ان المطالب التي نادى بها رشيد بيضون نالت استحسان كبير من الحكومة، مما جعلها تقدم الى مشروع انشاء الجامعة اللبنانية ويعود الفضل الى ما حصلت عليه وزارة التربية الوطنية من استقلال ، بعدما كانت ملحقة بوزارات اخرى .

تلا مقرر لجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة رشيد بيضون على المجلس تقرير مفصل حول قانون معلمي المدارس الخاصة الذي يحمل المرسوم المرقم (٣٨٢٩) في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥١، حيث تناول التقرير ما قامت به اللجنة من جلسات متعددة مع كل من نقابة المعلمين واصحاب المدارس الخاصة ، وتبين لها ان معلمي المدارس الخاصة يعانون من ضغوطات كبيرة.

كما ان بعض المدارس الخاصة مرت بأزمة اقتصادية خاصة بعد الاحصاء الذي قامت به اللجنة اذ وجدت بما يزيد عن (١٣٥) الف طالب وطالبة يدرسون في المدارس الخاصة ، فكان مطلب معلمي المدارس الخاصة ان يكون عليهم ولهم كما لمعلمي المدارس الرسمية ، مثل الترقية وغلاء المعيشة والتعيين ، وبذلك وضعت اللجنة القانون بعد ان اجرت عليه بعض التعديلات الطفيفة ، وقد تجاوزت عدد مواد القانون ٢٥ مادة ، وبعد ان فتح باب النقاش من اجل مناقشة القانون اعلاه ، كان لرشيد بيضون خطاب مطول عاود به شكره وامتنانه للحكومة على ما بذلته من اهتمام حقيقي بوزارة التربية الوطنية

والفنون الجميلة ، ومن اهم ما قامت به الحكومة من دعم مشروع قانون معلمي المدارس الخاصة الذي هو بين يدي المجلس ، كما انه ذكر ما دعاه لإلقاء هذا الخطاب انه سمع همساً من احد النواب بان رشيد كان معترضاً على هذا القانون ، وبذلك برر موقفه من رفضه سابقاً لهذا القانون لكون الحكومة جاءت به غامضاً في مواده ، فانه فسر المادة السابعة عشر التي نصت بما يلي: ((تؤلف بمرسوم خاص لجنة من ممثلين عن الحكومة وعن اصحاب المدارس الخاصة))[٣١] ، فقد وصفه انه جاء لمصلحة اصحاب المدارس الخاصة الذين يجمعون ثروات طائلة ، لا لأجل المعلمين وحقوقهم وهذا الأمر دعاه للاعتراض عليه ، كما انه ذكر بان لجنة من نقابة المعلمين قصدت اليه وطلبت منه تفسير رفضه لهذا القانون سابقاً ، الذي وصفته اللجنة بان القانون جاء لمصلحة المعلم والمدرسة الخاصة على حد سواء ، لكنه اعلمهم بوجود مدارس خاصة تقبل الطلبة بشكل مجاني ، وهذه المدارس يجب ان يعامل معلموها بحسب القانون الوارد ، لكونها لا تستطيع ان تتحمل تكاليف المعلمين، وقد اوضح للمجلس بان في لبنان يوجد ثلاث انواع للمدارس الخاصة:

أولها: تقبض من طلابها اجوراً عالية وتكون هذه الفئة من المدارس تجني ارباحاً كبيرة في نهاية كل موسم دراسي.

اما الثانية: فيكون اجرها من الطلبة متوسط او مقبول وتكون ارباحها في نهاية كل موسم دراسي معتدل الدخل.

والثالثة: تأخذ من طلبتها رسوم رمزية تكاد ان تكون مجانية وهذه النوعية من المدارس تابعة لجمعيات خيرية وبطبيعة الحال تمر هذه المدارس في نهاية كل موسم دراسي بعجز مالي كبير ، وان هذه المدارس ينتسب لها اعداد كبيرة من الطلاب الفقراء ، وهي لا تستطيع تحمل تكاليف الترقيات وغيرها من غلاء المعيشة والتعويضات.

وعندما علمت الحكومة بما تمر به مدارس الفئة الثالثة قررت مساعدتهم بصرف مبالغ تقدر بـ(٤٠٠) الف ليرة لكل موسم دراسي ، وهكذا بين رشيد بيضون موقفه من الاعتراض واقترح ايضاً توفير صندوق يوضع في وزارة التربية الوطنية يحفظ فيه المبالغ الى المعلمين تكون لهم تعويضات عن الخدمة والتقاعد، ويكون ذلك ضمانا للمعلم حسب وجهة نظره.

وقد تابع الامر بنفسه مع وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة وتمكنوا من استحداث مؤسسة اطلق عليها دائرة التعويضات لمعلمي المدارس الخاصة، وان تنفق الحكومة لهذه الدائرة سنوياً ٣٠٠ الف ليرة ، وبهذا اصبح للمعلمين صندوق خاص يضمن حقوقهم ، وقد ذكر ان كل ما ورد اعلاه مفصلاً عمل به سابقاً ، ثم تابع القول حول هذا القانون الذي قامت اللجنة بالتعديل البسيط عليه وانها لم تغير شيئاً من جوهره ، فقد رجا المجلس الموافقة عليه بعد التعديل الذي اجرته اللجنة، خاصة ان اهم مادتين بالمشروع لم يجري عليها التعديل، التي هي كل من المساعدات المالية والصندوق الخاص ، وقد ذكر الحضور بان المعلم بحاجة ماسة لهذا القانون مستشهداً ببيت من الشعر جاء فيه:

إن المعلم والطبيب كلاهما   لا ينفعان إذا هما لم يُكرما

ولاقى خطاب رشيد الترحيب الكبير من نواب المجلس، حيث قام الحاضرون في المجلس بالتصفيق له عند انتهائه من خطابه [٣٢] .

المبحث الثالث: جهوده تربوي اخرى من (١٩٥٢-١٩٦٤):

أجرى مجلس النواب مناقشة مشروع قانون حسب المرسوم المرقم (١١٣) والذي نص على فتح اعتماد اضافي لوزارة التربية الوطنية من موازنة سنة ١٩٥٢ وقدره (١١٨٣٥٠) ليرة، لأجل تعين ٣٠٠ معلم ومدرس، وكان ذلك خلال الجلسة الثالثة ليوم الثلاثاء الموافق ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢، وكان لهذا المشروع الكثير من المداخلات من النواب منهم الرافض له ومنهم من طالب ببعض التعديلات ومنهم من وافق على الاعتماد، ومن بين هؤلاء النواب رشيد بيضون الذي تحمس جداً لهذا المشروع وصرح بانه

يوافق على اي اعتماد من وزارة التربية دون تردد قائلاً :((من يفتح مدرسة اغلق سجناً))، ثم اشار على الحكومة وفي الاخص وزارة التربية ان تقدم مشروع تفرض به التعليم في لبنان ، فانه يسعى ان يكون التعليم في لبنان إلزاميا واجبارياً ، وكذلك طالب وزارة التربية ان تنفذ برنامجها قبل بداية اي موسم دراسي لكونها تؤخر السنة الدراسية اكثر من شهر بسبب التنقلات بين المعلمين من مدرسة الى اخرى، وعقب النائب صبري حمادة على ما تقدم به رشيد بيضون بانه ضم صوته الى صوت رشيد وطالب المجلس الاسراع بالتصديق على تعين ٣٠٠ معلم [٣٣] .

ادرك رشيد بيضون اهمية التعليم وانه السبيل الوحيد في بناء جيل جديد يكون خالي من النعرات الطائفية في لبنان سواء على الصعيد السياسي او الاجتماعي الذي تمثل بوجود تكتلات اسلامية في مواجهة التكتلات المسيحية ، فان العمل على الغاء الطائفية يجب ان يكون من المراحل الابتدائية من خلال تعليم الاجيال تعليماً صحياً بعيد عن الاسلوب الطائفي.

كما انه طلب من الحكومة مواجهة المدارس الاجنبية متهماً اياها بأثارة الطائفية بشكل دائم [٣٤] ، وفي سياق متصل ناقش المجلس مشروع قانون اضافة اعتماد لتعيين ٥٠٠ معلم ومدرس في جلسته المؤرخة بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٥٢ ، فقد اجمع المجلس بالسماح بتعيين ٣٠٠ معلم ومدرس ، وبهذا كانت لرشيد مداخلة طلب بها من المجلس اضافة عدد ٢٠٠ اخرين ليصبح العدد ٥٠٠ بحسب طلب وزير التربية الوطنية سليم حيدر [٣٥] كما انه لفت نظر المجلس بوجود مدارس في القرى ما زالت تفتقر الى وجود معلمين ، لذلك طالب من المجلس الاسراع بالمصادقة على اقرار القانون بالكامل [٣٦] .

اقترح بعض النواب على الحكومة ،مشروع اعتماد اضافي لوزارة التربية من الموازنة العامة لسنة ١٩٥٨، في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٥٨، وكان سبب طرح المشروع لما تعرضت له المدارس الرسمية من اقبال كبير من الطلبة للتسجيل فيها ، وان المدارس لا تستطيع استيعاب هذه الاعداد لكونها لا تملك ابنية كافية تضم المسجلين الجدد ولا تملك المال الكافي لاستئجار الابنية، مما

اضطرها الى تأجيلهم لسنة اخرى ريثما تحصل على ابنية، وقد وافق رئيس المجلس عادل عسيران على طرح الامر على حكومة رشيد كرامي الثالثة (١٤ تشرين الاول ١٩٥٨ الى ١٤ايار ١٩٦٠)، التي وافقت على المشروع ، وبذلك صوت المجلس لصالح المشروع بأكثرية، وفتح باب النقاش على المشروع في الجلسة ذاتها ، وكانت لرشيد بيضون كلمة القاها على مسامع النواب، بدأها بالثناء الى من تقدم بالمشروع ، والى الحكومة التي وافقت عليه، رغم ان موافقتها كانت متأخرة إلا انها مقبولة بحد قوله، ثم اشار على الحكومة بوجوب تشددها على المعلمين الذين يتهاونون بتقديم خدماتهم في المدارس الرسمية معللاً بانهم سبب التفاوت بين المدارس الخاصة التي ترعاها الجمعيات الخيرية ، والتي تقدم نجاحات كبرى على المستوى العملي ، والمدارس الرسمية التي وصفها بتراجع متزايد، وتابع خطابه بتكرار ما تقدم به مسبقاً بوجوب فرض التعليم الاجباري في المدارس، ووجوب المتابعة والتشدد من قبل الحكومة على المدارس، من اجل انشاء جيل متعلم وناضج [٣٧] .

أما عن موقف رشيد بيضون من التعليم المهني، فقد ادرك اهميته وأنشأ مؤسسة مهنية خاصة ، أخذت على عاتقها تعليم المهن مثل النجارة وغيرها ، جاء ذلك اثناء مداخلة رشيد بيضون في مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٤، والتي ناقش فيها المجلس قضية التعليم الخاص في المدارس المهنية ، ثم اوضح رشيد بيضون انه عندما كان في لجنة التربية الوطنية عمل على هذه المشروع واجرى اتصالات مع المؤسسات الصناعية لكي تقبل من تخرج من هذه المدارس ، ومن ثم قدم رشيد بيضون امتنانه الى حكومة حسين العويني (ايلول -١٩٦٤/تشرين الثاني- ١٩٦٤) [٣٨] والى وزير التربية الوطنية ادمون كسبار [٣٩] وكذلك الى القائمين والساعين لهذا المشروع.

وقد فسر ملخص المشروع بان تجعل من طلبة المدارس المهنية الخاصة مثلهم كمثل طلبة العلوم الوطنية الرسمية، كما انه طلب من المجلس تعديل جملة وردت في المشروع في احدى فقرات الاسباب الموجبة للقانون التي نصت:

((واخيراً تقع على عاتق الدولة مسؤولية المحافظة على حق الطالب والسهر ما أمكن لتمكينه من اكتساب المعرفة في ممارسة مهنته))، واقترح ان تكون بدلها ما نصه:

((مع اكتساب المعرفة لممارسة مهنته التي تقوم بها المؤسسات الخاصة للتعليم المهني))[٤٠]. اراد رشيد من اجراء تعديل على النص اعلاه، بان يكون القانون واضح الى اصحاب المدارس المهنية الخاصة، خاصة ان المشروع يتعلق بها، وكذلك اعطاءها مساحة تستطيع من خلالها تقديم نجاحات أكثر.

الخاتمة:

وفي ختام البحث توصل الى الباحثين الى جملة من النتائج جاء في مقدمتها ان تأثير البيئة الاسرية المحبة للعلم والمعرفة كان لها اثر ايجابي في توجهات رشيد بيضون وجهوده المستمرة للمطالبة بدعم وتطوير قطاع التربية والتعليم في لبنان, وقد اثمرت تلك الجهود من خلال وجوده في البرلمان اللبناني بافتتاح عدد كبير من المدارس في قرى ومدن متعددة من لبنان وخاصة جبل عامل، كما اتضح مما تقدم ان رشيد بيضون بذل جهودا كبيرة لتطوير التعليم الوطني، لإدراكه اهمية التعليم في تقدم لبنان وازدهاره, فطالب باستمرار بجعل التعليم اجباري ، وتحسين مستوى التعليم في المدارس الرسمية، وكذلك مطالبته بانه يكون للتعليم منهج موحد في جميع مدارس لبنان الرسمية والخاصة لما لذلك من أهمية قصوى في تحقيق الوحدة الوطنية اللبنانية، كما طالب بدعم التعليم المهني الخاص .

واستغل رشيد بيضون دوره التشريعي في اعداد ومناقشة وإصدار العديد من القوانين التي ساهمت بتطور التعليم في لبنان ولعل أبرزها قانون تأسيس الجامعة اللبنانية الذي عده مكسبا وطنيا كبيرا وخطوة مهمة باتجاه استقلال التعليم في لبنان، كما أصر من خلال مداخلاته في المجلس النيابي على ضرورة الاهتمام باستقلال وزارة التربية الوطنية واعطاءها الاهتمام الذي تستحقه لأهمية دورها في بناء مستقبل الأجيال اللبنانية وعدم جعلها وزارة ثانوية ملحقة بوزارات أخرى. وشملت جهود رشيد بيضون الاهتمام بالتعليم المهني لأهميته الكبيرة في التنمية الوطنية في لبنان.

الهوامش:

١) جورج تابت: (١٨٩٠-١٩٦٦)، هو سياسي لبناني ولد في بيروت وتلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة الاباء اليسوعيين، انتقل الى سويسرا وعرف عنه بتقديم المعونات الخيرية وترأس الجمعية الخيرية المارونية في بيروت ١٩٤٢ ودخل السياسة في انتخابات ١٩٢٥ و١٩٢٩ و١٩٣٧ وعين بوزارة الداخلية ١٩٢٧ والتربية الوطنية ١٩٣٧، للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سير وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨، (بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، ٢٠٠٨)، ص٧٧.

٢) محاضر مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة، الجمعة، ١٧ كانون الاول ١٩٣٧.

٣) محي الدين النصولي: (١٨٩٨ – ١٩٦١)، هو محرر صحفي وتاجر وسياسي ولد في بيروت وتلقى علومه في مدارسها، ونال شهادة M.A في الاقتصاد والتربية وبعدها عمل بالتجارة كما اسس جريدة (بيروت) سنة ١٩٣٦، انتخب نائباً عن بيروت، سنة ١٩٣٧ ، كما عين وزيراً للعدلية والانباء ١٩٥٣ و للمالية ١٩٥٥ ، وكان له نشاط واسع في القضية الفلسطينية ، للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر و رياض غنام ، المعجم الوزاري اللبناني ، المصدر السابق ، ص١٨١ .

٤) روكز ابو ناضر: (١٨٨٥ – ١٩٥٤) هو سياسي لبناني ولد في غزير وتلقى علومه بمدرسة الاباء اليسوعيين وتعلم الفقه ودخل الحياة السياسية سنة ١٩٢٥ عندما انتخب نائب عن جبل لبنان وشغل مناصب في لجان نيابية متعددة كما شغل مناصب وزارية وعلى رأسها وزارة التربية الوطنية، للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، المصدر السابق، ص٢٤ – ٢٥.

٥) محاضر مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة التاسعة، الاربعاء، ٢١ كانون الاول ١٩٣٨.

٦) البازوية: هي مدينة ذات طابع زراعي وتكثر بها زراعة الحمضيات، ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر حوالي ١٥٠ م، وتقع هذه المدينة عند قضاء صور، كما انها تبعد عن مدينة بيروت العاصمة بمسافة ٨٩كليو متر، للمزيد ينظر: طوني مفرج، موسوعة قرى ومدن لبنان، (بيروت: دار نوبليس، بلا)، ص٢٢٠.

٧) طير زبنا: وهي من القرى الكبرى في جبل عامل حيث تبلغ مساحتها ٢٠٥ هيكتاراً ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر

حوالي ٤٥٠ متر وتمتاز بزراعة الحبوب والتبغ لما فيها من ينابع وعيون، كما انها غنية بمعالم الاثرية وسميت بالشهابية نسبة الى الرئيس فواد شهاب ١٩٥٨-١٩٦٤، للمزيد ينظر: سليمان ظاهر، معجم وقرى جبل عامل، (لبنان: دار التعارف للمطبوعات ،٢٠٠٦).، ج٢، ص٦٤.

٨) دير قانون: هي قرية تابعة الى مدينة صور وتبعد عنها ٨ كيلو متر وترتفع عن سطح البحر ١٠٠ متر وبلغ عدد سكانها ٣٠٠ نسمة في احصاء سنة ١٩٣٠، وان أصل التسمية يعود الى السريانية ويعني النظام والقانون وفي العربية يعني المسطرة، وتمتاز هذه القرية بكثرة القطع الفخارية الاثرية وكذلك النقوش الصخرية، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٣١٦-٣١٧.

٩) رأس العين: وهي قرية تقع في بعلبك وتبعد عن بيروت ٨٥ كيلومتر ويبلغ ارتفاعها عن مستوى سطح البحر حوالي ١١٥٥ متر ويوجد فيها العديد من الخرائب الاثرية ويوجد فيها خرائب الكنائس ومساجد، وتعرف في لبنان بانها فينيقيا لبنان، للمزيد ينظر: حسن نعمة، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٦.

١٠) كيفون: وهي قرية تقع في جنوب لبنان عند قضاء عالية في محافظة جنوب جبل لبنان وتبعد عن بيروت بمسافة ٢٥ كليو متر وترتفع عن سطح البحر بعلو بلغ ٨٥٠ متر، ومعنى كيفون اسم حجري او صخري، للمزيد ينظر، المصدر نفسه، ص٣١٧.

١١) عين بعال: تعني الرب او السيد في اللغة السريانية وفي العربية تعني العالي او مرتفع وهي تابعة لقضاء صور وتبلغ مساحتها ٦٣٥ هيكتارات وترتفع ١٣٠ متر عن مستوى سطح البحر وتمتاز بزراعة الحمضيات والحبوب والزيتون وتكون مصادر مياها على الابار الارتوازية ومشروع راس العين ، للمزيد ينظر : سليمان ظاهر ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص١٢٤.

١٢) زغدرايا :هي قرية تابعة اداريا الى مدينة صيداء حيث تبعد عنها حوالي ٩كليو متر ويكون سكانها من الشيعية وقليل من المسحين ، وترتفع عن سطح البحر ٩٠ متر وتكون مساحة ارضيها ١٣٨ هيكتارات وامتازت بزراعة الحمضيات والزيتون والموز والعنب حيث يوجد ينابيع قريبة منها ، للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، ج١،ص٣٥٦-٣٥٧.

١٣) عنقون : هي قرية تابعة اداريا الى مدينة صور وتبعد عنها بمسافة ١١كيلو متر وبلغ ارتفاعها عن مستوى سطح البحر ٣٥٠ متر وبلغت مساحة اراضيها ٨٣٠ هكتار، وان تسميتها تعني بالصنم او التمثال او اللون الازرق الارجواني

عند اللغة السريانية ، ويسكن هذه القرية الغالبية من الشيعة ، وامتازت بزراعة الحبوب والعنب والزيتون والتبغ ، وكذلك توجد فيها الكثير من الصخور المنقوشة الاثرية ، وتعتمد على الينابع القريبة منها لسد حاجاتها من المياه ، للمزيد ينظر : المصدر نفسه ،ج٢،ص١٠٧.

١٤) حبوش : تقع في قضاء النبطية وتبعد عن مدينة بيروت بمسافة ٦٩ كيلو متر وترتفع عن سطح البحر بحوالي ٤٠٥متر ، وتبلغ مساحة ارضيها بحوالي ٩٠٠٠ هيكتار ، للمزيد ينظر : طوني مفرج ، المصدر السابق ، ج٩ ، ص١٧٢.

١٥) تمنين الفوقا : وهي قرية تابعة ادارياً الى بعلبك وتبتعد عن بيروت ٦٢ كيلو متر ويبلغ ارتفاعها عن مستوى سطح البحر ١١٦٠ متر ، ويسكن هذه القرية بعض العائلات السنية والشيعية ، للمزيد ينظر: حسن نعمة ، الموسوعة اللبنانية المدن ، البلديات ، القرى والاماكن ، (بيروت : دار الرافدين ، ٢٠١٦) ج٢ ، ص١٤١ .

١٦) النبي شيت : وهي قرية تابعة ادارياً الى بعلبك تبعد عن بيروت ٧١ كيلو متر وترتفع عن مستوى سطح البحر ١٢٢٠ متر ، سميت بهذه التسمية نسبة الى نبي الله شيت الابن الثالث لأدم ، وتسكن هذه القرية العائلات الشيعية ، للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص١٥٥ .

١٧) كوثرية السياد ، هي قرية تقع في اقليم الشومر التابع لجبل عامل ، وسميت بالسياد لكثرة وجود العوائل التي يرجع نسبها الى الرسول الاعظم محمد (ص) ويعني اسمها بالسريانية المسيع او المورق وفي العبرية تعني رأس العمود ، تقع على مسافة ٢٤ كيلو متر عن صيدا وترتفع عن سطح البحر ٣٠٠ متر وتبلغ مساحة ارضيها ٦٧٦ هيكتارات ، وامتازت القرية بكثرة المغارات و كثرة القطع الفخارية الاثرية وكذلك يوجد فيها مقبرة قديمة ومدرسة يعود تاريخها الى القرن التاسع الميلادي ، تشتهر هذه القرية بزراعة التبغ والخضروات والحبوب والزيتون والعنب ويوجد فيها حي يسمى المعصرة لكثرة الزيتون فيها ، للمزيد ينظر: سليمان ظاهر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٣٠-٢٣١.

١٨) طوني مفرج ، موسوعة قرى ومدن لبنان ، (بيروت : دار نوبليس ، بلا) ، ج٦ ، ص١٣٦ .

١٩) للاطلاع على البيان الوزاري يمكن مراجعة ، جان ملحه ، المصدر السابق ، ص٢٤ – ٢٨.

٢٠) محاضر مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الاول، محضر الجلسة الثانية عشرة ، الثلاثاء ، ٣٠ ايار ١٩٤٤ .

٢١) محاضر مجلس النواب ، لدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة التاسعة ، الخميس ، ٢٨ كانون الاول ١٩٤٤.

٢٢) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة الحادية عشرة ، الخميس ، ١٧ايار ١٩٤٥.

٢٣) الحكومة الثالثة لرياض الصلح واستمرت من ١٤كانون الاول ١٩٤٦الى ٦حزيران ١٩٤٧، للمزيد ينظر: جان ملحه ، الوزرات اللبنانية وبياناتها مع وثيقة الوفاق الوطني في مدينة الطائف (١٩٤٣– ١٩٩٤)، ط٢(بيروت: مكتبة لبنان ، ١٩٩٥)، ص٣٦.

٢٤) الدور التشريعي السادس ، الدورة الثانية ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الخامسة ، ٧تشرين الاول ١٩٤٧.

٢٥) تم عليها بعض التعديلات ومنها استحداث وزارة الانباء، بموجب مرسوم رقم ١٠ بتاريخ ٦ تشرين الاول ١٩٤٩ والذي كلف بمهام الوزارة شارل الحلو الذي لم يستمر بها طويلاً فقد قدم استقالته بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٤٩ ، لمزيد ينظر : ماجد خليل ماجد ، تاريخ حكومات لبنان ١٩٢٦–١٩٩٦التاليف– الثقة – الاستقالة ، (بيروت : د.م ، ١٩٩٧)، ص٧٣.

٢٦) رئيف ابي اللمع ، (١٨٩٧– ١٩٨٠) هو سياسي لبناني ولد في لبنان وتعلم في بيروت و درس الطب في باريس وعين ضابط في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الاولى ، وقد دخل الحياة السياسية اول مرة عند انتخب نائب لبيروت سنة ١٩٤٧، وقد لعب دور سياسي بارز في لبنان كما ان ساهم في خدمة الجامعة العربية وله عدة اوسمة ، للمزيد ينظر : عدنان محسن ظاهر و رياض غنام ، المصدر السابق ، ص٢٧.

٢٧) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة ، الخميس ، ١٨ كانون الثاني ١٩٥١.

٢٨) الأونيسكو : هو قصر شيدته الحكومة اللبنانية سنة ١٩٤٨ في بيروت من اجل استضافة المؤتمر العام الثالث لمنظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة وكانت مساحته ٢٥٠٠ متر ، للمزيد ينظر ، طوني مفرج ، ج٦،المصدر السابق ، ص١٠٦.

٢٩) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة ، الخميس ، ١٨ كانون الثاني ١٩٥١.

٣٠) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة التاسعة ، الثلاثاء ، ١٣ شباط ١٩٥١.

٣١) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة عشرة ، الثلاثاء ، ٢٧ شباط ١٩٥١ .

٣٢) المصدر نفسه .

٣٣) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة ، الثلاثاء ،٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢.

٣٤) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة عشرة ، ١١ كانون الاول ١٩٥٣.

٣٥) سليم حيدر : (١٩١١ – ١٩٨٠) هو قاضي وسياسي لبناني ولد في بعلبك وتلقى علومه الاولية في مدارسها ومن ثم سافر الى فرنسا ودرس الحقوق ونال الدكتوراه وعاد الى لبنان وعمل في سلك القضاء حيث شغل منصب المدعي العام ومن ثم عين قاضي واشتغل في السلك الخارجي عن طريق تعيينه سفيراً للبنان في ايران وافغانستان وغيرها من البلدان ودخل انتخابات سنة ١٩٥٣ وعين وزيراً للتربية الوطنية والزراعة وغيرها من الوزارات وله عدة مؤلفات ، للمزيد ينظر : عدنان محسن ظاهر ، المعجم الوزاري اللبناني ، المصدر السابق ، ص١٣٨ – ١٣٩ .

٣٦) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة عشرة ، الاثنين ١٥ كانون الاول ١٩٥٢ .

٣٧) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة السادسة ، الخميس، ٤كانون الاول ١٩٥٨.

٣٨) حسين العويني :(١٩٠٠–١٩٧١) هو سياسي لبناني ولد في بيروت تلقى علومه الابتدائية فيها وبسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى توقف عن الدراسة وانصرف الى النضال ضد الانتداب الفرنسي وحكم عليه بالسجن ومن ثم عدل

الى النفي وشارك في انتخابات ١٩٤٧ عن بيروت وعين في مناصب وزارية عدة كما كلف بتشكيل حكومة سنة ١٩٦٤ ، للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر و رياض غنام ، المعجم الوزاري اللبناني ، المصدر السابق ، ص٢٨٠ – ٢٨١ .

٣٩) ادمون كسبار : (١٩٠٣ – ١٩٨٩) هو محامي وسياسي وكاتب لبناني ولد في جديدة المتن وتلقى علومه الابتدائية في بيروت حتى حصل على شهادة الحقوق وعمل في مكتب والده الذي كان محامي وقاضي وانتخب عضواً في نقابة المحامين وفي سنة ١٩٤٤ انتخب نقيباً للمحامين وشارك في الوفد اللبناني في مؤتمر المصطلحات القانونية في جامعة الدول العربية ومن ثم عين وزير للداخلية سنة١٩٦٠ والتربية الوطنية سنة ١٩٦٤وله عدة مقالات ، للمزيد ينظر : المصدر نفسه ،ص٣٢٥.

٤٠) محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة ، الثلاثاء ، ٣ تشرين الثاني ١٩٦٤.

المراجع:

أولا : الوثائق المنشورة:

أ- محاضر مجلس النواب

١-محاضر مجلس النواب، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الخامسة ، الجمعة ، ١٧ كانون الاول ١٩٣٧.

٢-محاضر مجلس النواب ،الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة التاسعة ، الاربعاء ، ٢١ كانون الاول ١٩٣٨ .

٣-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة ، الخميس ، ١٨ كانون الثاني ١٩٥١.

٤-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة التاسعة ، الثلاثاء ، ١٣ شباط ١٩٥١.

٥-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة عشرة ، الثلاثاء ، ٢٧ شباط ١٩٥١ .

٦-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة ، الثلاثاء، ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢.

٧-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة عشرة ، الاثنين ١٥ كانون الاول ١٩٥٢ .

٨-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السابع ، الدورة الثانية ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة السادسة ، الخميس ٦ اذار ١٩٥٢ .

٩-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة عشرة ، ١١ كانون الاول ١٩٥٣.

١٠-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة الثانية عشرة ، الثلاثاء ، ٣٠ ايار ١٩٤٤ .

١١-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة السادسة ، الخميس، ٤كانون الاول ١٩٥٨.

١٢-محاضر مجلس النواب ،الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة التاسعة ، الاربعاء ، ٢١ كانون الاول ١٩٣٨ .

١٣-محاضر مجلس النواب ، الدور التشريعي الحادي عشر ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة ، الثلاثاء ، ٣ تشرين الثاني ١٩٦٤.

ثانيا: الكتب العربية

١- جان ملحه ، الوزرات اللبنانية وبياناتها مع وثيقة الوفاق الوطني في مدينة الطائف (١٩٤٣- ١٩٩٤)، ط٢(بيروت: مكتبة لبنان ، ١٩٩٥).

٢- حسن نعمة ، الموسوعة اللبنانية المدن ، البلديات ، القرى والاماكن ، (بيروت : دار الرافدين ، ٢٠١٦) ج٢.

٣- سليمان ظاهر ، معجم وقرى جبل عامل ،(لبنان : دار التعارف للمطبوعات ،٢٠٠٦).

٤- طوني مفرج ، موسوعة قرى ومدن لبنان ، (بيروت : دار نوبليس ، بلا).

٥- عدنان محسن ظاهر و رياض غنام ، المعجم الوزاري اللبناني سير وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨،(بيروت: دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٨).
٦- ماجد خليل ماجد ، تاريخ حكومات لبنان ١٩٢٦-١٩٩٦التاليف- الثقة – الاستقالة ، (بيروت : د.م ، ١٩٩٧).